لان الجنين جزء من وجه ونفس من وجه فجزاء الصيد مبني على الاحتياط
فيحتاط فيه جانب النفس فاوجبنا فيه ضمانا يخلان حقوق العباد فافهم
قوله ولا شيء عليه اي على المحرم في قتل الغراب الموذي المراد منه
الغراب الابقع الذي ياكل الجيف او مخلط واما الغدق فلا يحل قتله للمحرم السلام ع
والاصل فيه انه عليه السلام يقتل خمس فواسق في الحل والحرم الغراب والحداة
والعقرب والفارة والكلب العقور متفق عليه والمراد من الكلب العقور الذيب
فعلى هذا الكلب الغير العقور لا يحل قتله وعن ابي حنيفة ان الكلب العقور
وغير العقور والمستانس منه والمتوحش سواء واما النمل والبراغيث والقراد
والبق والدببان فلانها ليست بصيود وانما هي من الحشرات وكذلك السلحفا
والحنفسا والمراد من النمل السوداء والصغار التي توذي بالعض وما لا يؤذي
لا يحل قتلها ولكنه لا يضمن لانها ليست بصيد وفي المحيط وليس في الفاقد
والوزغ والزنبور والحلمة وصباح الليل والصرصر وام حنين وبن عرس شيء
لانها من هوام الارض وليست بصيود قوله ومن قتل قملة او جرادة
تصدق فكف من الطعام او بالتمرة لما روي ان اهل حمص اصابوا جرادا كثيرا
في احرامهم فجعلوا يتصدق كل مكان كل جراد بدرهم فقال عمر رضي الله عنه
لدري دراهمكم كثيرة يا اهل حمص تمرة خير من جراد والتصدق بكف من الطعام
في الجراد وفيما اذا قتل قملة او قملتين واما اذا قتل كثيرا اطعم نصف
صاع من بر قوله ويجب الجزاء باكل الصيد مضطرا اي في حالة الاضطرار
لان الاذن مقيد بالكفارة بالنص وهو قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او به
اذى من راسه ففدية وجه التمسك ان المحل محظور الاحرام وقد اذن له للشارع
فيه حالة الضرورة مقيدا بالكفارة وكذا قتل الصيد محظور الاحرام مستباح
لاجل الضرورة مقيدا بالكفارة فافهم قوله ويحل للمحرم ذبح غير الصيد مثل
الشاة والبقر والبعير والدجاجة والبط الاهلي لاجماع الامة عليه قوله
والحمام المسرول والطيبي المستانس صيد لانها صيد باصل الخلقة والاستئناس
عارض فلا يبطل الحكم الاصلي كالبعير الناد حيث لا يكون صيدا اي حتى

حق المحرم ولكن ياخذ حكم الصيد في حق الاكاة قوله ويحل للمحرم
كسر بيض اصطاد حلال وذبحه بلا واسطة محرم يعني ان لم يدل عليه
ولم يامن بصيده وذلك لان اباقتاده لم يعد لكمال الوحشي لنفر حاجته بل
صاد له ولاصحابه وهم محرمون فاباحة لهم رسول الله ولم يحرم عليهم
باراداته ان يكون لهم هكذا قاله الطحاوي قوله وفي صيد الحرم اذا
ذبحه الحلال تيمته يتصدق بها لاغير يعني لا يجزيه الصوم لقوله عليه
السلام ان الله حرم مكة لا يختلى خلاها ولا يعضد شوكها ولا ينفر صيدها
فقال العباس الا الاذخر فانه لقبورنا وبيوتنا فقال عليه السلام الا الاذخر
متفق عليه وانما لم يجز الصوم لانه غرامة وليس بكفارة فاشبه غرامات الاموال
قوله وكذا في حشيشه اي وكذا يجب القيمة في حشيش الحرم وشجره
غير المملوك والمنبت عادة اي وغير المنبت عادة سالم يجف لما روينا امما
العشب بغير المملوك فلانه اذا كان في ملك انسان فعلى قاطعه قيمتان قيمة
حقا للشرع وقيمته لمالكه واما التقييد بغير المنبت عادة فلانه اذا كان
منبتا عادة مثل الحنطة والبقول والرياحين فالضمان عليه لحق صاحبه لا لحق
الحرم واما الذي هو ليس بمنبت عادة كام غيلان فلا يخلو اما ان نبته منبت او
نبت بنفسه والثابت بنفسه لا يخلو ايضا اما ان نبت في غير ملك احد اما اذا
انبته منبت فلا ضمان فيه في قطعه بحق لحرم حيث ملكه بالانبات فصار
مما نبته الناس عادة واما الذي نبت بنفسه وكان في ملك احد فعلى القاطع
فيه ضمانان ضمان لحق الحرم وضمان لحق صاحبه واما الذي نبت بنفسه ولم يكن
في ملك احد فعلى القاطع فيه ضمان واحد لحق الحرم واما التقييد بعدم
الحقاق فلانه اذا قطع شجره يابسه او حشيشا يابسا لاشيء عليه لانه حطب
وثبوت الحرمة لسبب لحرم لما يكون ناشئا فيه فافهم قوله ولا بزع حشيش
الحرم لما روينا وجوز ابو يوسف رعيه لامكان الحرج قوله ولا يقطع منه
اي من حشيش الحرم غير الاذخر لما روينا قوله ويحل قلع الكمأة اي
من الحرم لانها ليست من نبات الارض وانما هي مودعة فيها ولانها لا تنمو ولا

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)